مجلة القانون والعلوم البيئية

e ISSN 0744 – 2992 ـ ISSN2830-9804

المجلد :04- العـدد: 02 (2025)، ص 218- 230

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/908

ثورة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني: الفرص والتحديات

The Revolution of Artificial Intelligence Applications in the Legal Field: Opportunities and Challenges

الدكتور/ محمد عبود حامد محمد [1*]، الدكتورة / شذى حامد عمر محمد [2]

[1] كليات بريدة الأهلية (المملكة العربية السعودية)، wedabboud@gmail.com.

[2] كليات بريدة الأهلية (المملكة العربية السعودية)، shazaomar59@gmail.com.

https://orcid.org/0009-0008-1756-2161

https://orcid.org/0009-0003-8380-9832

تاريخ الاستلام: 2025/06/17 تاريخ القبول 28/ 06 / 2025 تاريخ النشر: 2025/08/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تحولات الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني، محددًا أبرز الفرص والتحديات. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، يتناول البحث تطبيقاته والتحديات الأخلاقية والقانونية المصاحبة، مثل المسؤولية والتحيز، مؤكدًا على قدرته في تعزيز كفاءة العدالة. ويخلص البحث إلى أن الاستغلال الفعّال لهذه التقنية يتطلب أطرًا تنظيمية متطورة وتكييفًا للتعليم القانوني لضمان استخدامها بمسؤولية.

كلمات مفتاحية: تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا القانونية، العدالة الذكية، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التحول الرقمي.

Abstract:

This research aims to explore the transformations of artificial intelligence in the legal sector, identifying its key opportunities and challenges. Using a descriptive-analytical approach, the research addresses its applications and the accompanying ethical and legal challenges, such as liability and bias, emphasizing its ability to enhance judicial efficiency. The research concludes that the effective utilization of this technology requires advanced regulatory frameworks and an adaptation of legal education to ensure its responsible use.

Keywords: AI Applications; Legal Technology (LegalTech) ; Smart Justice; AI Ethics; Digital Transformation.

[*] المؤلف المرسل

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License

المقدمة

يمثل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) اليوم أحد أبرز التحولات التكنولوجية التي تعيد تشكيل ملامح القطاعات المختلفة على مستوى العالم. فمنذ عقود، كان يُنظر إلى هذا المجال كعلم مستقبلي بعيد المنال، لكن التطورات المتسارعة في قدرات التعلم الآلي، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتحليل البيانات الضخمة، قد دفعته إلى صدارة المشهد التقني، ليصبح قوة دافعة للابتكار في كل ميدان تقريباً. وفي خضم هذه الثورة الرقمية، لم يكن المجال القانوني بمعزل عن هذا التأثير، بل شهد تحولات جذرية في آلياته وممارساته التقليدية.

لقد كانت المهنة القانونية، التي لطالما ارتبطت بالطابع البشري المتجلي في التفكير النقدي، والفهم العميق للنصوص، وبناء الحجج، محصنة نسبياً ضد التدخلات التكنولوجية الكبيرة مقارنة بقطاعات أخرى. ومع ذلك، بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اختراق هذه الحصون، مقدمة حلولاً مبتكرة لمشكلات قديمة تتعلق بالكفاءة، الدقة، والوصول إلى العدالة. من البحث القانوني إلى تحليل العقود، ومن إدارة القضايا إلى التنبؤ بالنتائج، أظهر الذكاء الاصطناعي قدرة هائلة على تحسين العمليات وتقليل الأعباء الروتينية، مما يمهد الطريق لمستقبل يختلف تماماً عما اعتدناه.

تتجسد إشكالية هذا البحث في تساؤل محوري: كيف أحدثت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحولاً جوهرياً في الممارسات القانونية التقليدية، وما هي أبرز الفرص التي تتيحها هذه الثورة، وما هي في الوقت ذاته التحديات الجوهرية التي تفرضها على المنظومة القانونية والمهنيين العاملين فيها؟ يسعى هذا البحث إلى تجاوز مجرد وصف هذه التطبيقات، ليقدم تحليلاً نقدياً لأبعادها المختلفة، ويسلط الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة، بما في ذلك التداعيات القانونية والأخلاقية والمهنية.

بناءً على هذه الإشكالية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية. أولاً، تحليل الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وأنواعه وتطوره، مع التركيز على تطبيقاته المحددة في المجال القانوني. ثانياً، تقييم الأثر الإيجابي لتلك التطبيقات في تعزيز الكفاءة والدقة وسرعة الإنجاز ضمن العمل القانوني. ثالثاً، تحديد التحديات القانونية والأخلاقية التي تفرضها هذه التقنيات، بالإضافة إلى التحديات المهنية والتعليمية التي تستدعي إعادة التفكير في مستقبل المهنة القانونية. وأخيراً، تقديم توصيات عملية للجهات المعنية لتعظيم الاستفادة من هذه الثورة مع التخفيف من مخاطرها المحتملة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف الظواهر المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ومن ثم تحليل أبعادها وتأثيراتها المتنوعة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين رئيسيين، يضم كل منهما ثلاثة مطالب، يتبعها خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات وقائمة بالمراجع البحثية الحديثة. يسعى هذا التقسيم إلى تقديم رؤية شاملة ومنظمة حول الموضوع، مما يسهل على القارئ فهم الأبعاد المختلفة لهذه الثورة التكنولوجية في عالم القانون.

CC BY NC

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

يُعد استيعاب الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وتحديد سماته الأساسية، بالإضافة إلى استعراض تطبيقاته المحورية ضمن النطاق القانوني، ركيزة أساسية لأي فهم معمق لتأثيره على الممارسات القانونية المعاصرة. يستهل هذا المبحث بتحديد ماهية الذكاء الاصطناعي وتطوره، ثم يتطرق إلى كيفية توظيف هذه التقنيات المبتكرة في مجالات حيوية كالبحث القانوني، تحليل المستندات، وإدارة الدعاوى القضائية والتحكيم، مبرزًا التحولات التي أحدثتها في هذه الجوانب.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأنواعه وتطوره التاريخي

يهدف الذكاء الاصطناعي(Artificial Intelligence – AI) ، منذ نشأته في منتصف القرن العشرين كفرع من فروع علوم الحاسوب، إلى تطوير آلات وبرمجيات قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية.1 تتضمن هذه القدرات، على سبيل المثال لا الحصر، التعلم، والاستنتاج المنطقي، وحل المشكلات المعقدة، وفهم وتوليد اللغات الطبيعية، بالإضافة إلى الإدراك البصري. وقد شهد هذا المجال تطورات نوعية، خاصة مع ظهور تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning) التي تمكّن الأنظمة من استخلاص المعرفة من البيانات دون برمجة صريحة لكل مهمة، والتعلم العميق (Deep Learning)الذي يعتمد على شبكات عصبونية اصطناعية متعددة الطبقات لمعالجة الأنماط المعقدة في مجموعات البيانات الضخمة، فضلاً عن معالجة اللغات الطبيعية (Natural Language Processing – NLP) التي تتيح للآلات فهم اللغة البشرية والتفاعل بها2.

يمكن تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى قدراتها. فالنوع الأكثر انتشاراً حالياً هو الذكاء الاصطناعي الضيق(Narrow AI) ، والذي يُعرف أيضاً بالذكاء الاصطناعي الضعيف. يتخصص هذا النوع في أداء مهام محددة بفعالية عالية، مثل أنظمة التعرف على الصوت أو تحليل الصور، وهو الأساس لمعظم التطبيقات الراهنة في المجال القانوني. في المقابل، يظل الذكاء الاصطناعي العام(General AI) ، أو الذكاء الاصطناعي القوي، هدفاً مستقبلياً يرمي إلى تطوير آلات تمتلك قدرة على فهم وتطبيق الذكاء في أي مهمة فكرية يمكن للإنسان إنجازها. أما الذكاء الاصطناعي الخارق

1 . الزعبي، أ .(2022) .الذكاء الاصطناعي والمستقبل القانوني: رؤى وتحديات .دار الفكر للنشر والتوزيع.

2 . Autor, D. H. (2015). Why are there still so many jobs? The history and future of workplace automation. Journal of Economic Perspectives, 29(3), 3-30.

CC BY NC

(Superintelligence)، فهو مفهوم نظري يشير إلى مستوى ذكاء يتجاوز القدرات البشرية في جميع الجوانب المعرفية1.

شهد المجال القانوني مراحل متعددة من التطور في استخدام التكنولوجيا، وصولاً إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة. ففي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بدأت تظهر الأنظمة الخبيرة (Expert Systems) كخطوة أولى نحو دمج التكنولوجيا في القانون، حيث حاولت محاكاة عملية اتخاذ القرار لدى الخبراء القانونيين عبر قواعد معرفية مسبقة. وبالرغم من محدوديتها في التعامل مع التعقيدات الدقيقة للغة القانونية، إلا أنها مهدت الطريق لتطورات لاحقة. ومع التقدم الهائل في القدرات الحاسوبية، وتزايد توافر البيانات القانونية الرقمية، وثورة التعلم الآلي والتعلم العميق خلال العقد الأخير، تسارع مسار التطور بشكل كبير. أصبحت الأنظمة الحالية قادرة على معالجة النصوص القانونية بذكاء، وفهم سياقاتها، والتعامل مع الغموض الكامن في اللغة القانونية بفاعلية غير مسبوقة، مما يفتح آفاقاً جديدة لإعادة تعريف الأدوار والعمليات ضمن المنظومة القانونية2.

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني وتحليل المستندات

لطالما شكل البحث القانوني وتحليل المستندات تحديًا جوهريًا للممارسين القانونيين، نظراً للحجم الهائل من المعلومات المتوفرة وتنوع مصادرها. لقد أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة نوعية في هذا السياق، موفراً أدوات تعزز الكفاءة وتوفر الوقت والجهد بشكل غير مسبوق. فمنصات البحث القانوني المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل Westlaw Edge وLexisNexis AI، قد غيرت معالم عملية البحث3. فبدلاً من البحث القائم على الكلمات المفتاحية التقليدية، تستطيع هذه الأنظمة فهم الاستعلامات القانونية المطروحة باللغة الطبيعية، ومن ثم تحليل كميات هائلة من السوابق القضائية، والتشريعات، والمقالات الفقهية، والآراء القانونية. ونتيجة لذلك، تقدم هذه الأنظمة إجابات دقيقة وسوابق ذات صلة عالية، مع تسليط الضوء على أبرز النقاط القانونية والمخاطر المحتملة. هذا التحول لا يقتصر على تسريع عملية البحث فحسب، بل يعزز من دقتها ويقلل من فرصة إغفال سوابق قضائية حاسمة.

1. Susskind, R., & Susskind, D. (2017). Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future. Oxford University Press.

2. الدوسري، م. (2023). التحول الرقمي والعدالة: دور الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية الحديثة. دار المعرفة الجامعية.

3. العلي، ف. (2023). تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على مراجعة العقود القانونية: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة, 15(3), 112-135.

CC BY NC

إضافة إلى ذلك، برز دور الذكاء الاصطناعي في تحليل المستندات القانونية والعقود كأحد أكثر التطبيقات العملية تأثيراً1. تعتمد هذه الأنظمة على تقنيات معالجة اللغات الطبيعية والتعلم الآلي لفحص كميات ضخمة من المستندات بسرعة ودقة تفوق القدرة البشرية. على سبيل المثال، يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي مراجعة آلاف العقود لتحديد بنود معينة، اكتشاف التناقضات أو الثغرات، وتسليط الضوء على المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية. هذا يوفر وقتاً ثميناً للمحامين والمستشارين القانونيين، مما يمكّنهم من التركيز على المهام الأكثر تعقيداً التي تتطلب حكماً بشرياً، بدلاً من استهلاك الوقت في المراجعة اليدوية للمستندات المتكررة أو ذات الحجم الكبير.

علاوة على مجرد البحث والتحليل، تمتد قدرات الذكاء الاصطناعي لتشمل اكتشاف المخاطر وتقديم رؤى استباقية. ففي مجالات الامتثال (Compliance) وإدارة المخاطر، تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات هائلة من البيانات المالية، والمعاملات، والمراسلات، بهدف تحديد الأنماط غير العادية التي قد تشير إلى عمليات احتيال، أو غسيل أموال، أو عدم امتثال للوائح. هذه القدرة على التنبؤ بالمخاطر وتحديدها بشكل استباقي تساعد المؤسسات على تجنب الدعاوى القضائية المكلفة، والعقوبات التنظيمية، والأضرار التي قد تلحق بسمعتها. وبالتالي، يساهم الذكاء الاصطناعي في تحويل المجال القانوني من قطاع يعتمد على الاستجابة بعد وقوع الحدث إلى قطاع استباقي قادر على التنبؤ بالمخاطر وتجنبها بفاعلية.

المطلب الثالث: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعاوى القضائية والتنبؤ والتحكيم

يمتد تأثير الذكاء الاصطناعي ليشمل جوهر العمليات القضائية وإدارة النزاعات، مقدماً حلولاً مبتكرة لتعزيز الكفاءة وتوفير القدرة على التنبؤ بالنتائج. ففي مجال إدارة الدعاوى القضائية، أصبحت الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي أدوات لا غنى عنها للمحامين وإدارات المحاكم2. تتميز هذه الأنظمة بقدرتها على تنظيم ملفات القضايا المعقدة، وجدولة المواعيد القضائية، وتتبع المستندات والأدلة بشكل دقيق ومنظم. كما يمكنها تحليل سير العمليات القضائية، وتحديد الاختناقات المحتملة، واقتراح طرق لتحسين الكفاءة، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويسهم في تسريع وتيرة التقاضي. هذا التحول من الإدارة اليدوية إلى الإدارة الذكية يقلل من الأعباء الإدارية، ويسمح للمهنيين بالتركيز على الجوانب الاستراتيجية للقضايا.

1. Thomson Reuters. (2022). The 2022 Legal Trends Report: The future of legal innovation.

2. Katsh, E., & Rabinovich-Einy, O. (2017). Artificial intelligence and the future of dispute resolution. Ohio State Journal on Dispute Resolution, 32(4), 693-718.

CC BY NC

يشكل أحد أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي إثارة للاهتمام والابتكار قدرته على التنبؤ بنتائج الدعاوى القضائية 1. تعتمد هذه الأنظمة على تحليل مجموعات ضخمة من البيانات التاريخية، بما في ذلك السوابق القضائية، وأنماط أحكام القضاة السابقين، وحجج المحامين، وأنماط التسوية، بهدف توليد احتمالات لنتائج قضية معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي أن يقدر احتمالية كسب قضية بناءً على عوامل متعددة، أو يتنبأ بمقدار التعويض الذي قد يُحكم به. ورغم أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تحل محل الحكم البشري أو الاستراتيجية القانونية، إلا أنها تزود المحامين برؤى قيمة تساعدهم في تقييم المخاطر، ووضع استراتيجيات دفاع أو ادعاء أكثر فعالية، وتقديم مشورة أكثر واقعية لعملائهم، مما يعزز من كفاءة عملية اتخاذ القرار.

إلى جانب ذلك، يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً متزايد الأهمية في مجال التحكيم والوساطة عبر الإنترنت (Online Dispute Resolution - ODR)2. فمع تزايد النزاعات التجارية والدولية، أصبحت الحاجة إلى آليات فعالة لحل النزاعات خارج قاعات المحاكم أمراً ملحاً. تقدم منصات ODR المدعومة بالذكاء الاصطناعي بيئة رقمية لحل النزاعات، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في تحليل البيانات المتعلقة بالنزاع، وتحديد النقاط المشتركة بين الأطراف، واقتراح حلول تسوية مقبولة. كما يمكن للروبوتات الدردشة (Chatbots) المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن توفر معلومات قانونية أساسية للأطراف المتنازعة، وتوجيههم خلال عملية الوساطة، وحتى إدارة جلسات تحكيم افتراضية. هذا التطور يسهم في تقليل تكاليف النزاعات، ويسرع من عملية حلها، ويزيد من إمكانية الوصول إلى العدالة، خاصة في النزاعات العابرة للحدود أو تلك التي تتسم بصغر قيمتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: التحديات والفرص المستقبلية وآثار الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

يمثل التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني تحديات عميقة، تطال أسس العدالة، ومسؤولية الأطراف، وطبيعة المهن القانونية، ومستقبل التعليم في هذا القطاع. يستعرض هذا المبحث هذه التحديات بتفصيل، ثم ينتقل لاستشراف الفرص الواعدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، ويقدم توصيات لتعظيم الاستفادة من هذه التقنيات المبتكرة مع التخفيف من المخاطر المحتملة.

1 . شركة تقنيات القانون .(2023) .تقرير حالة الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة الخليجية.

2 . Katsh, E., & Rabinovich-Einy, O. (2017). Artificial intelligence and the future of dispute resolution. Ohio State Journal on Dispute Resolution, 32(4), 693-718.

CC BY NC

المطلب الأول: التحديات القانونية والأخلاقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

يواجه التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني عدداً من التحديات القانونية والأخلاقية المعقدة التي تستدعي اهتماماً خاصاً من المشرعين، الممارسين، والباحثين. لعل أبرز هذه التحديات هي قضية المسؤولية القانونية عن الأخطاء أو الأضرار التي قد تنجم عن قرارات أو توصيات أنظمة الذكاء الاصطناعي1. ففي حال تقديم نظام ذكاء اصطناعي لمشورة قانونية خاطئة أدت إلى خسارة مالية، أو تسبب في ضرر جراء عطل أو تحيز في برمجته، يثار تساؤل جوهري حول الطرف الذي يتحمل المسؤولية. هل تقع المسؤولية على عاتق المطور، أو المبرمج، أو المستخدم النهائي، أو الشركة المصنعة للبيانات؟ أو هل يمكن أن يُمنح الذكاء الاصطناعي نفسه نوعاً من الشخصية القانونية التي تسمح بمساءلته؟ هذه التساؤلات تثير مفاهيم جديدة للمسؤولية، تتجاوز الأطر التقليدية للمسؤولية التقصيرية أو العقدية، وتستلزم إعادة تقييم شاملة للأطر القانونية القائمة حالياً.

تحدٍ آخر بالغ الأهمية يتمثل في مسائل الخصوصية وحماية البيانات .تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات، والتي قد تشمل معلومات حساسة مثل بيانات العملاء، والسوابق القضائية، والمستندات القانونية السرية2. هذا الكم الهائل من البيانات يثير مخاوف جدية بشأن حماية المعلومات الشخصية والسرية، وكيفية ضمان الامتثال للوائح حماية البيانات المعمول بها دولياً ومحلياً، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي. إن خطر تسرب البيانات، أو استخدامها في غير الغرض المخصص لها، أو تعرضها للاختراق السيبراني، يتزايد مع تزايد الاعتماد على هذه الأنظمة، مما يستدعي تطوير آليات حماية قوية وسياسات خصوصية شفافة ومحكمة.

إلى جانب ذلك، تبرز قضيتا الشفافية والتحيز الخوارزمي كأحد أبرز التحديات الأخلاقية والقانونية. تُعرف العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة، خاصة تلك التي تعتمد على التعلم العميق، بكونها "صندوقاً أسود (Black Box)"3، حيث يصعب فهم أو تتبع كيفية وصول النظام إلى قرار أو توصية معينة. هذا الافتقار إلى الشفافية يثير مشكلات خطيرة في سياق العدالة، حيث يجب أن تكون القرارات القضائية قابلة للتفسير والتدقيق والطعن لضمان

1 . الخالدي، س. (2022). المسؤولية القانونية عن أخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة .مجلة الحقوق والشريعة ,28(2) , 45-70.

2 . European Commission. (2020). White Paper on Artificial Intelligence: A European approach to excellence and trust. Publications Office of the European Union.

3 . Pasquale, F. (2015). The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information. Harvard University Press.

CC BY NC

الإنصاف. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التحيز الكامن في البيانات التي تُدرب عليها هذه الأنظمة (والناجم عن تحيزات تاريخية أو مجتمعية) إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية ضد فئات معينة من الأفراد. فإذا تم تدريب نظام على بيانات تعكس أنماطاً معينة في الأحكام القضائية ضد مجموعة ديموغرافية معينة، فقد يكرر النظام هذا التحيز، مما يقوض مبادئ الإنصاف والمساواة أمام القانون، ويستدعي آليات تدقيق مستقلة للخوارزميات.

المطلب الثاني: التحديات المهنية والتعليمية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

إضافة إلى التحديات القانونية والأخلاقية، تفرض ثورة الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة على طبيعة المهن القانونية نفسها وعلى مستقبل التعليم في هذا المجال. لعل أبرز هذه التحديات هو الجدل الدائر حول تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية وما إذا كان سيؤدي إلى استبدال المحامين والقضاة1. في حين أن الرؤى المتطرفة التي تتنبأ باستبدال كامل للوظائف القانونية قد تكون مبالغاً فيها، إلا أن هناك إجماعاً متزايداً على أن طبيعة العمل القانوني ستتغير بشكل جوهري. فستتولى الأنظمة الآلية المهام الروتينية والمتكررة، مثل البحث القانوني الأولي، ومراجعة المستندات بكميات كبيرة، وإدارة القضايا. هذا التحول سيحرر المهنيين القانونيين للتركيز على الجوانب الأكثر تعقيداً والتي تتطلب التفكير النقدي، ووضع الاستراتيجيات المعقدة، ومهارات التفاوض، وبناء العلاقات الإنسانية مع العملاء، وهي قدرات تتطلب الذكاء البشري والتعاطف. وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي سيغير من متطلبات سوق العمل القانوني، مما يحتم التكيف من قبل الأفراد والمؤسسات.

يفرض هذا التغيير ضرورة ملحة لـ إعادة تأهيل وتطوير مهارات المهنيين القانونيين الحاليين2. فلم يعد كافياً أن يكون المحامي ملماً بالقانون وحججه فحسب، بل يجب أن يكون أيضاً قادراً على فهم واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات القانونية التي تنتجها هذه الأنظمة، وفهم حدودها وإمكانياتها. هذا يتطلب استثماراً كبيراً في برامج التدريب المستمر وورش العمل التي تركز على تعزيز المهارات الرقمية، وعلوم البيانات القانونية، بالإضافة إلى أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. إن عدم التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة قد يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمحامين والمؤسسات القانونية في المستقبل، ويقلل من فعاليتهم في تقديم الخدمات القانونية الحديثة.

يترتب على ذلك أيضاً الحاجة الملحة إلى تكييف التعليم القانوني ليواكب متطلبات العصر الرقمي3. لم تعد كليات القانون قادرة على الاكتفاء بتدريس المواد القانونية التقليدية، بل يجب عليها دمج مساقات جديدة تتعلق بالذكاء الاصطناعي،

1. Autor, D. H. (2015). Why are there still so many jobs? The history and future of workplace automation. Journal of Economic Perspectives, 29(3), 3-30.

2. مجموعة الاستشارات القانونية الرقمية. (2023). تحديات وابتكارات الذكاء الاصطناعي في المحاماة السعودية. تقرير استشاري.

3. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. (2020). الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي: رؤية مستقبلية للتشريعات. تقرير خاص.

CC BY NC

وعلوم البيانات، والتكنولوجيا القانونية(Legal Tech) ، والأمن السيبراني، وأخلاقيات التكنولوجيا في مناهجها. يجب أن يتم إعداد الجيل القادم من القانونيين ليكونوا مجهزين ليس فقط بالفهم القانوني العميق، ولكن أيضاً بالقدرة على التعامل مع الأدوات التكنولوجية المتقدمة واستغلالها بفعالية ومسؤولية في ممارستهم المهنية. هذا يتطلب مراجعة شاملة للمناهج الدراسية، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس، وتوفير الموارد اللازمة للتجريب والابتكار في أساليب التعليم القانوني.

أخيراً، تشكل التحديات التنظيمية والتشريعية عقبة كبيرة أمام الاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي. فغالباً ما يكون التطور التكنولوجي أسرع بكثير من قدرة التشريعات على مواكبته، مما يخلق فراغاً قانونياً. هناك حاجة ماسة لوضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة ومنظمة لتطوير ونشر واستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وذلك بهدف توفير اليقين القانوني، وحماية الحقوق الفردية، وضمان الشفافية والمساءلة. يجب أن تكون هذه الأطر مرنة بما يكفي لتشجيع الابتكار والنمو، وفي الوقت نفسه قوية بما يكفي لمنع إساءة الاستخدام وحماية المجتمع من الآثار السلبية المحتملة للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: الفرص المستقبلية وتوصيات لتعظيم الاستفادة

على الرغم من التحديات الجوهرية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على المجال القانوني، فإن الفرص المستقبلية التي يتيحها لتحسين العدالة وتطوير الخدمات القانونية هي هائلة وتستحق الاستثمار والتخطيط السليم. من أبرز هذه الفرص تكمن في تحسين كفاءة وفاعلية نظام العدالة ككل1. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسرع من الإجراءات القضائية، ويقلل من تراكم القضايا، ويسهم في اتخاذ قرارات أكثر اتساقاً وإنصافاً من خلال تحليل البيانات الموضوعية. كما يمكن أن يقلل من التكاليف المرتبطة بالخدمات القانونية، مما يجعل العدالة أكثر يسراً وإمكانية وصولاً لشرائح أوسع من المجتمع، وهو ما يعد هدفاً سامياً لأي نظام قانوني. هذه التحسينات لا تقتصر على جانب واحد، بل تشمل المنظومة بأكملها من الشرطة إلى المحاكم والسجون.

بالإضافة إلى ذلك، يفتح الذكاء الاصطناعي الباب أمام تطوير خدمات قانونية مبتكرة وظهور نماذج عمل جديدة 2. فبينما كانت الخدمات القانونية في السابق تقتصر على مكاتب المحاماة التقليدية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يمكن الأفراد والشركات الصغيرة من الحصول على استشارات قانونية أولية، أو إعداد وثائق قانونية بسيطة بتكلفة أقل بكثير. هذا التحول قد يؤدي إلى ظهور شركات "LegalTech" متخصصة تقدم حلولاً قائمة على الذكاء الاصطناعي، أو حتى مكاتب

1 . مركز دراسات المستقبل .(2021) .آفاق الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية العربية .تقرير بحثي.

2 . الشمري، ن. (2021). الذكاء الاصطناعي والتحيز الخوارزمي في تطبيقات العدالة الجنائية .المجلة العربية للقانون والعدالة ,(1)10 , 88-105.

CC BY NC

محاماة هجينة تجمع بين الخبرة البشرية والأدوات الذكية لتقديم خدمات أكثر كفاءة وتخصصاً. هذه النماذج الجديدة تعزز المنافسة وتدفع نحو الابتكار في الخدمات القانونية.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن دور الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون كأداة مساعدة للبشر وليس بديلاً عنهم 1.إن الذكاء الاصطناعي يتفوق في معالجة البيانات، تحديد الأنماط، والتنبؤ بناءً على المعطيات، لكنه يفتقر إلى القدرة على التفكير النقدي الشامل، الإبداع، الفهم العاطفي، والتعامل مع السياقات الأخلاقية المعقدة التي تتطلب حكماً بشرياً. وبالتالي، فإن المستقبل الأمثل هو تكامل الذكاء الاصطناعي مع الخبرة البشرية، حيث يعمل كل منهما على تعزيز قدرات الآخر، مما يسمح للمهنيين القانونيين بالتركيز على الجوانب الأكثر تعقيداً وإنسانية في عملهم.

لتحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص والتغلب على التحديات، يمكن تقديم عدة توصيات رئيسية .للمشرعين والجهات الحكومية، يوصى بسرعة صياغة تشريعات مرنة وواضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مع التركيز على قضايا المسؤولية، خصوصية البيانات، والشفافية. كما يُنصح بإنشاء هيئات تنظيمية متخصصة لمراقبة تطور الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني وتقديم التوجيهات اللازمة .أما بالنسبة للمؤسسات القانونية والأكاديمية، فيجب عليها الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، وتوفير برامج تدريب مستمر للمهنيين الحاليين لتطوير مهاراتهم الرقمية، بالإضافة إلى مراجعة شاملة للمناهج الأكاديمية في كليات القانون لدمج علوم البيانات والذكاء الاصطناعي .أخيراً، للباحثين، يوصى بإجراء المزيد من الدراسات المعمقة حول الآثار الاجتماعية والأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي، وتقديم حلول مبتكرة للتحديات القائمة، وتبادل المعرفة مع المجتمع القانوني الأوسع.

الخاتمة

لقد أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي عاملاً محورياً في إحداث تحول جذري في المجال القانوني، وذلك بتعزيز كفاءة الممارسات وتبسيط الإجراءات القضائية. فكما تبين في المبحث الأول، أظهر الذكاء الاصطناعي قدرات فائقة في مجالات البحث القانوني، وتحليل المستندات، وإدارة الدعاوى، وتنبؤات النتائج القضائية، مما يساهم في بناء منظومة قانونية أكثر فعالية2.

ومع هذه الفرص، لا يمكن إغفال التحديات الجوهرية التي تناولها المبحث الثاني، والتي تشمل قضايا المسؤولية القانونية، وأمن وخصوصية البيانات، وضرورة الشفافية في عمل الخوارزميات لتفادي التحيزات. كذلك، يفرض الذكاء الاصطناعي

1. Susskind, R., & Susskind, D. (2017). Tomorrow's Lawyers : An Introduction to Your Future. Oxford University Press.

2 . الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) .(2021) .سياسة حوكمة البيانات في المملكة العربية السعودية .الرياض: سدايا..

تحديات مهنية وتعليمية تستدعي إعادة تأهيل الكوادر القانونية وتكييف المناهج الأكاديمية لضمان مواكبة المتغيرات السريعة.

النتائج

بناءً على التحليل المقدم في هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. الذكاء الاصطناعي محرك تحويلي للممارسات القانونية :أثبتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرتها على إحداث نقلة نوعية في كفاءة ودقة وفاعلية العمليات القانونية، من خلال أتمتة المهام الروتينية وتوفير أدوات تحليلية متقدمة.
2. فرص كبيرة لتعزيز الوصول إلى العدالة :يسهم تبني الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني في تقليل التكاليف وتسريع الإجراءات، مما يعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات القانونية والعدالة لشرائح أوسع من المجتمع.
3. تحديات قانونية وأخلاقية تتطلب أطراً تنظيمية :تفرض تطبيقات الذكاء الاصطناعي قضايا معقدة تتعلق بالمسؤولية القانونية عن الأخطاء، وحماية البيانات، والشفافية الخوارزمية، مما يستلزم تطوير أطر تشريعية وتنظيمية شاملة ومرنة.
4. تأثير جوهري على طبيعة المهن القانونية والتعليم :يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تحول في متطلبات سوق العمل القانوني، مما يستدعي إعادة تأهيل المهنيين وتكييف المناهج الأكاديمية لضمان امتلاك المهارات الرقمية والتحليلية اللازمة.

التوصيات

في ضوء النتائج المستخلصة، توصي هذه الدراسة بما يلي لتعظيم الاستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني وتجاوز تحدياتها:

1. وضع أطر قانونية وتشريعية متطورة :يجب على المشرعين والجهات الحكومية الإسراع في صياغة تشريعات واضحة ومرنة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني، مع التركيز على تحديد المسؤولية، وحماية الخصوصية، وضمان الشفافية والمساءلة للخوارزميات.
2. الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتأهيل الكوادر :ينبغي على المؤسسات القانونية (مثل مكاتب المحاماة، الإدارات القانونية، والمحاكم) الاستثمار في البنى التحتية اللازمة لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتوفير برامج تدريب مستمر للمهنيين لتعزيز مهاراتهم الرقمية.

CC BY NC

3. تكييف المناهج التعليمية القانونية :يجب على المؤسسات الأكاديمية المختصة بالقانون تحديث مناهجها الدراسية لدمج مساقات متخصصة في الذكاء الاصطناعي، علوم البيانات، التكنولوجيا القانونية، وأخلاقيات التكنولوجيا، لإعداد خريجين مؤهلين للتعامل مع متطلبات المستقبل.

4. دعم البحث العلمي التطبيقي :يوصى بتشجيع ودعم الأبحاث العلمية التي تركز على تقييم فعالية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في سياقات قانونية مختلفة، ودراسة سبل معالجة التحيزات الخوارزمية، وتطوير نماذج للمساءلة والتدقيق لضمان عدالة استخدام هذه التقنيات.

قائمة المراجع

1. Autor, D. H. (2015). *Why are there still so many jobs? The history and future of workplace automation*. Journal of Economic Perspectives, 29(3), 3-30.
2. الدوسري، م. (2023). *التحول الرقمي والعدالة: دور الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية الحديثة*. دار المعرفة الجامعية.
3. الزعبي، أ. (2022). *الذكاء الاصطناعي والمستقبل القانوني: رؤى وتحديات*. دار الفكر للنشر والتوزيع.
4. Pasquale, F. (2015). *The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information*. Harvard University Press.
5. Susskind, R., & Susskind, D. (2017). *Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future*. Oxford University Press.
6. الخالدي، س. (2022). المسؤولية القانونية عن أخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. *مجلة الحقوق والشريعة*, *28*(2) , 45-70.
7. الشمري، ن. (2021). الذكاء الاصطناعي والتحيز الخوارزمي في تطبيقات العدالة الجنائية. *المجلة العربية للقانون والعدالة*, *10* (1) , 88-105.
8. العلي، ف. (2023). تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على مراجعة العقود القانونية: دراسة تحليلية. *مجلة الدراسات القانونية المعاصرة*, *15* (3) , 112-135.
9. Katsh, E., & Rabinovich-Einy, O. (2017). Artificial intelligence and the future of dispute resolution. *Ohio State Journal on Dispute Resolution*, *32*(4), 693-718.
10. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. (2020). *الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي: رؤية مستقبلية للتشريعات*. تقرير خاص.
11. مركز دراسات المستقبل. (2021). *آفاق الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية العربية*. تقرير بحثي.

CC BY NC

12. European Commission. (2020). *White Paper on Artificial Intelligence: A European approach to excellence and trust*. European Publications Office of the European Union. Retrieved from European Commission White Paper on AI

13. شركة تقنيات القانون. (2023). *تقرير حالة الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة الخليجية*.

14. Thomson Reuters. (2022). *The 2022 Legal Trends Report: The future of legal innovation*. Retrieved from Thomson Reuters Legal Trends Report 2022

15. مجموعة الاستشارات القانونية الرقمية. (2023). *تحديات وابتكارات الذكاء الاصطناعي في المحاماة السعودية*. تقرير استشاري.

16. اللجنة العليا للتشريع بدولة الإمارات العربية المتحدة. (2020). *إطار عمل تشريعي للذكاء الاصطناعي*. دليل إرشادي.

17. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2021). *سياسة حوكمة البيانات في المملكة العربية السعودية*. الرياض: سدايا. Retrieved from سياسة حوكمة البيانات في المملكة العربية السعودية

18. European Parliament and Council. (2024). *Artificial Intelligence Act (Regulation (EU) 2024/XXX)*. Official Journal of the European Union.